

مناهج التمويل الإسلامي في التعليم

د. خالد شمس محمد العبدالقادر
جامعة قطر

ديسمبر 2018

المحتويات

- أولاً: المقدمة 3
- ثانياً: أهمية وجود مناهج التمويل الإسلامي في التعليم 3
1. مناهج تعليم التمويل الإسلامي ودورها في تكوين القاعدة المجتمعية والقبول العام لها 3
2. تكوين رافد من المجتمع يهتم بالتمويل الإسلامي منهاجاً وتطبيقاً وكادراً 3
- ثالثاً: تشخيص المشهد الحالي للتمويل الإسلامي في مناهج التعليم 4
1. ضعف التوازي بين المسار العملي التطبيقي للتمويل الإسلامي ومسار الاهتمام التعليمي 4
2. مدى تقبل وجود مناهج التعليم في الأوساط التعليمية 4
3. قلة كادر المعلمين المتخصصين 4
- رابعاً: التحديات التي تواجه صناعة تعليم التمويل الإسلامي 5
1. المرجعية الشرعية ودائرة الاجتهاد 5
2. الفجوة بين علم التمويل الإسلامي وفقهه وتطبيقه 5
3. ملاحقة التطور والابتكار المستمر وإدراجه في منهج التمويل الإسلامي 6
4. التباين بين التشريعات التقليدية للقطاع المالي والأحكام المالية الشرعية 6
5. إبراز شخصية أو كيان التمويل الإسلامي في مناهج التمويل الإسلامي 6
6. غياب المنصة الأم والتي تعمل كمرجعية وملتقى وتلم كل ما يتعلق بالتمويل الإسلامي 7
7. ضرورة تطوير منهجية واضحة لصناعة مناهج التمويل الإسلامي 7
- خامساً: الخاتمة 7

أولاً: المقدمة

إن وضع مناهج التمويل الإسلامي في التعليم هو ضرورة ملحة في النظام التعليمي، سواء كان ذلك في الدول الإسلامية التي يوجد فيها أنظمة إسلامية ومؤسسات تحكم جزء معتبر من قطاعها المالي وتعمل فيها. ويدرس هذا المبحث أهمية وجود تلك المناهج في أنظمة التعليم، مع تشخيص المشهد الحالي للتمويل الإسلامي وأيضاً التحديات التي تواجه صياغة مناهج التمويل الإسلامي.

ثانياً: أهمية وجود مناهج التمويل الإسلامي في التعليم

لا شك ان مناهج التمويل الإسلامي أصبحت من المتلازمات المهمة مع أي وجود لممارسات أو أنظمة تمويل إسلامية. ويعاني القطاع المالي الإسلامي شحاً ملحوظاً في الكادر الواعي من الممارسين للتمويل الإسلامي، وأيضاً ممن يسهم في صقل عمل تلك المؤسسات وصقل الأنظمة التي توّطر عملها وكيانه. ويمكن أن نتعرض هنا إلى جوانب أهمية وجود مناهج التمويل الإسلامي والتي تكمن فيما يلي:

1. مناهج تعليم التمويل الإسلامي ودورها في تكوين القاعدة المجتمعية والقبول العام لها

يساعد وجود مناهج التمويل الإسلامي في التعليم على خلق القاعدة المجتمعية التي تتناغم فيها الممارسة العملية للتمويل الإسلامي مع فهم المجتمع وسهولة تقبله لكثير من طرق التمويل المتبعة في التمويل الإسلامي. وحالياً، هناك فجوة كبيرة بين الفهم المجتمعي ومدى تقبله، الأمر الذي يجعل شريحة من المجتمع يصدر انتقادات تتعلق بفلسفة التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي من حيث جوهر عمل التمويل ومدى تشابهه أو الاختلاف عنه. كما أن هناك شريحة أخرى تسلم فقط بوجود التمويل الإسلامي دون فهم أو يقين وذلك اتباعاً وتسليماً للشريعة، وبالتالي فإن تعامله مع التمويل الإسلامي والاقبال عليه مرده إلى التعفف والابتعاد عن الشبهات.

لذلك فإن هذه الفجوة كان يمكن تقليصها لو وجدت مناهج التمويل الإسلامي في التعليم، ولساعد وجودها على ترابط وتلازم الفهم مع مسلمة الشريعة في التمويل الإسلامي، ولكان ذلك أجدى في ترسيخ القبول العام المبني على الوضوح والإدراك والتسليم.

2. تكوين رافد من المجتمع يهتم بالتمويل الإسلامي منهاجاً وتطبيقاً وكادراً

يُعتبر وجود القاعدة المجتمعية أمر مهم في تهيئة وبعث الاهتمام المجتمعي لتكوين رافد من شريحة المجتمع يصب في تنشئة جيل من المهتمين بالتمويل الإسلامي ومن الذين يقدمونه ويصقلونه منهاجاً وتطبيقاً. وبما أن منبع هذا الرافد هو المجتمع نفسه، فإن هذا مبني أيضاً على ما تم ذكره آنفاً بضرورة وجود القاعدة المجتمعية المتقبلة والمقبلة على التمويل الإسلامي فهما ويقينا من خلال مناهج التعليم في التمويل الإسلامي.

ثالثاً: تشخيص المشهد الحالي للتمويل الإسلامي في مناهج التعليم

نستعرض في هذا البند ملامح المشهد الحالي لمناهج التعليم في التمويل الإسلامي. ويمكن الوقوف على بعض النقاط المهمة في هذا الجانب فيما يلي:

1. ضعف التوازي بين المسار العملي التطبيقي للتمويل الإسلامي ومسار الاهتمام التعليمي

نلاحظ ظهوراً واتساعاً للأسواق المالية وعمقاً في الممارسة ولكن لا يتعدى الاهتمام به في مناهج التعليم إلا في التخصص في المراحل الأكاديمية المتقدمة كالمرحلة الجامعية، أو في البرامج المهنية، أو في برامج التدريب المتخصصة في التمويل الإسلامي. فهذا هو المشهد الغالب إذا ما نظرنا إلى المقارنة بين تعليم التمويل الإسلامي والممارسة والتطبيق. ولو تتبعنا مناهج التعليم في الدول العربية والإسلامية وخاصة تلك التي تنمو فيها الصناعة الإسلامية بشكل متسارع سنجد أنها تفتقد موضوع التمويل الإسلامي أو التطرق إليه بمساحة كافية، أو أنها تفتقر إلى التغطية الشافية التي تساعد على إرساء مفاهيم وأسس التمويل الإسلامي لدى الطالب وخاصة في مراحل التعليم الأولى التي تسبق المرحلة الجامعية. ولذلك فإن التراكم العلمي والتحصيل المعرفي للتمويل الإسلامي هو ضعيف بطبيعة الحال لدى طلابنا بسبب افتقار النظام التعليمي إلى مناهج التمويل الإسلامي.

2. مدى تقبل وجود مناهج التعليم في الأوساط التعليمية

بما أن التمويل الإسلامي هو من الابتكارات الحديثة والتي لم تأخذ زخماً في التطبيق والتعليم إلا في الـ 30 سنة الماضية، فإن تقبل وجوده في مناهج التعليم النظامية وخاصة في مراحل ما قبل المرحلة الجامعية هو ليس بالأمر السهل، خاصة لو وضع هذا المنهج على مستوى متساو في الثقل والمساحة مع العلوم الأساسية التي تأخذ بطبيعة الحال ثقلاً ومساحة أكبر في التعليم مثل علوم الشريعة واللغة وعلوم الطبيعة والرياضيات وعلوم التكنولوجيا. وقد يعود السبب في هذا الأمر إلى قلة الجهود نفسها في اقناع مسؤولي هيئات التعليم أو إثارة انتباههم بأهمية توسيع مدارك الطالب في الجوانب الاقتصادية والتي من ضمنها التمويل الإسلامي. وقد يعود السبب أيضاً إلى وجود شح في تصميم المنهج وطريقة عرضه واعداده وتقديمه بأسلوب متعارف عليه ضمن المعايير المعمول بها في أعداد المناهج والتي تتماشى مع النظم المعمول بها في التعليم النظامي. لذلك ينبغي معرفة الوزن والثقل والمساحة التي يمكن أن يأخذها منهج التمويل الإسلامي في التعليم، وأن يكون ذلك مقترناً بأهمية الحاجة إليه في المجتمع، وبما يضمن ترسيخ القاعدة المجتمعية لفهم التمويل الإسلامي وتطبيقه.

3. قلة كادر المعلمين المتخصصين

لاشك أن هاجس إيجاد مناهج تعليم التمويل الإسلامي في التعليم يتزامن مع هاجس مدى وجود الكادر من المعلمين المؤهلين وأيضاً كفاية وجودهم، فضلاً عن مدى توافر المرونة في تقديم وتدريب هذا المنهج من ناحية ضرورة أو عدم ضرورة اشتراط وجود التخصص سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فمثلاً، هل يمكن أن يقوم بتدريس المنهج المدرس المتخصص في علم الشريعة أو أن يكون متخصصاً في علم التمويل الإسلامي أو حتى علم المالية والاقتصاد. وبالتالي كلما ذهبنا إلى اشتراط وجود متخصص في تدريس منهج التمويل الإسلامي ولديه مؤهل في هذا التخصص كلما قلت المرونة وقلت قابلية انتشار هذا

المنهج على كافة المستويات التعليمية. لذلك فإن وجود منهج التعليم نفسه يتطلب معالجة أمر وجود من يقوم بتدريس المنهج، فضلا عن كفاءة من يقوم بتدريسه واتباعه فن التدريس نفسه وبأسلوب محبب وجاذب الى الطلاب حتى يكون الاقبال على المنهج في إطار اهتمام الطالب.

رابعاً: التحديات التي تواجه صناعة تعليم التمويل الإسلامي

هناك الكثير من التحديات التي تواجه صياغة مناهج التعليم للتمويل الإسلامي، ويمكن عرضها وكيفية التعامل معها فيما يلي:

1. المرجعية الشرعية ودائرة الاجتهاد

لاشك ان مناهج التمويل الإسلامي تستند في أساسها الى مرجعين ومصدرين: الكتاب والسنة. وما يفصل بينها وبين التطبيق هو فقهما وفهمهما وكيفية استنباط الاحكام منهما. فنرى المدارس والمذاهب الفقهية المختلفة، ونرى منهجيات مختلفة مثل القياس والاستحسان والعرف والمصالح المرسلّة وغيرها، وأيضا حجبة الأخذ او عدم الأخذ بها. لذلك هناك دائرة من الاختلاف تنطلق من دائرة صغيرة في الاجتهاد حول الأصول ثم تزيد في الحجم عند الفروع. وهذه الاجتهادات ظاهرة حسنة في العموم من ناحية سعة الدين وانه (أي الدين) صالح لكل زمان ومكان، وأن الاختلاف فيه رحمة للأمة. والأمر الذي يهمني هنا ان هناك الآن الكثير من الاحكام المتعلقة بأدوات التمويل الإسلامي وخاصة في فروعها والتي أصبحت لديها دائرة كبيرة من الاجتهادات، فضلا عن تلك المتباينة منها بين الفرق والمذاهب وآراء العلماء، الامر الذي يحتمّ التمسك بالأصول فيها عند وضع المنهج وأيضا التدرج في عرض جوانب الاجتهادات ومنهجية الوصول الى الاحكام فيها.

كما أن هناك من الآراء الفقهية ما فيها حدّين متضادين: تساهل مطلق وتزمت مطلق. لذلك ينبغي الاتزان في العرض والتمسك بالمنهجية المنطقية في إيراد تلك الاختلافات وأين يكمن مرسى الوسط منه.

ولا ننسى أهمية التركيز على فكرة عرض الأصول ثم التدرج الى الفروع عند وضع مناهج التمويل الإسلامي، فهو امر مهم في الانسيابية في عرض الآراء حتى يسهل الرجوع الى تلك الأصول لتكون هي ما تثبت في عقل المتلقي وتحرك جوهر فهمه.

2. الفجوة بين علم التمويل الإسلامي وفقهه وتطبيقه

نعلم ان علم التمويل الإسلامي يجمع بين امرين: فقه التمويل الإسلامي وتطبيق التمويل الإسلامي. ولكن يلاحظ أن ما يغذي هذا العلم من شريعة وعلم تقليدي وممارسة، فيلاحظ عليهم التباعد وقلة التناغم وضعف التأثير. فمثلا، نرى ان الفقيه الشرعي والمختص بالتمويل الإسلامي قد يفتقد الى حد ما الجوانب الخلفية المطلوبة والمهمة من العلم التقليدي للتمويل والاقتصاد والإدارة المعمول بهم على نطاق أوسع في القطاع المالي والاقتصادي. وبالتالي فإن الاحكام الشرعية الصادرة عن ذلك الفقيه قد ينتابها القصور او انها توصف بالآنية في التعامل مع القضايا المالية. والعكس صحيح أيضا بالنسبة لمن يسهم في التمويل الإسلامي، فقد يكون مسنودا بخلفية علمية تقليدية في تخصص التمويل والاقتصاد ولكن لديه قصور في الجانب الفقهي. وعطفا على ذلك، نرى ان من يعمل في جانب التطبيق المباشر للتمويل الإسلامي قد يقتصر

الى البعدين الشرعي الفقهي والتخصص العلمي في التمويل والاقتصاد، ويكون مصدر علمه التجربة والخطأ وتراكم الخبرة. إن هذا الثلاثي (الفقه والعلم التخصصي والتطبيق العملي) هو الذي فيه التباعد وقلة التناغم. وبالرغم من موجود مؤسسات تعليمية تقوم بملء هذا الجانب من التباعد في هذا الثلاثي - سواء على مستوى البرامج الاكاديمية او البرامج التدريبية والمهنية - إلا أننا نرى أن التأثير لا زال ضعيفا لدفع سوق التمويل الإسلامي، والدليل أن سوق العمل أصبح يحتاج الى الجانب الفني بشكل أكبر من الجانب النظري او الفقهي.

لذلك فإن مناهج التعليم في التمويل الإسلامي يجب ان تتميز بالشمولية الثلاثية (الفقه والعلم التقليدي ودروس من التطبيق) وذلك حتى تنسجم مع حاجة السوق وأيضاً مع حاجة علم التمويل الإسلامي في الصقل والاحاطة.

3. ملاحقة التطور والابتكار المستمر وإدراجه في منهج التمويل الاسلامي

نظرا لما تتميز به الممارسات المالية والقطاع المالي عموماً بالتطور والتغير المستمر فهناك صعوبة في إنزال الحكم الشرعي على ما يستحدث او يستجد من الممارسات المالية التقليدية الكثيرة، فضلاً عن اختلاف الرأي فيه. وبالتالي فإن باب القياس والرأي ضمن الاجتهاد الشرعي يأخذ مساحة أكبر في تباين الاتجاهات. وهذا من شأنه ان يزيد من مساحة مناهج التمويل الإسلامي وتحديثه بشكل مستمر وتنقية وتحديد الأولويات من المواد المعرفية التي ستوضع فيه.

4. التباين بين التشريعات التقليدية للقطاع المالي والأحكام المالية الشرعية

هناك العديد من الدول الإسلامية التي تسمح بوجود الممارسات التقليدية وأيضاً الشرعية الإسلامية جنباً الى جنب في نفس القطاع المالي، كما ان تلك الممارسات والمؤسسات تخضع بشكل عام لنفس التشريعات والتعليمات الصادرة من الجهاز التنظيمي والتي تصب في مصلحة النظام المالي وضمان سلامته وأمنه.

والمهم ان من ضمن تلك التشريعات والتعليمات ما قد تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من ناحية الممارسة وليس الهدف. فمثلاً، يفرض الجهاز التنظيمي على البنوك ضمان الودائع، في حين ان هذا الأمر يتعارض مع الممارسة الإسلامية والتي في عمومها تأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة حيث ان معظم جانب المطلوبات في البنوك الإسلامية قائم على الودائع من عقد المضاربة.

لذلك يجب أن تحتوي مناهج التعليم للتمويل الإسلامي الممارسة التمويلية في الجانب الإسلامي وأيضاً التقليدي وكيفية الوصول للهدف المنشود من هذه الممارسة. فهذه الممارسة ينبغي ان تكون معرفة من ناحية الاتفاق والاختلاف بين التقليدي والإسلامي، كما ينبغي تحديد الغايات والاهداف منها في النظام المالي وأيهما أجدر في الوصول الى تلك الغايات.

5. إبراز شخصية او كيان التمويل الاسلامي في مناهج التمويل الإسلامي

ظهر التمويل الإسلامي كعلم وممارسة وبمساحة مستمرة في الاتساع علماً وتطبيقاً على مر الثلاثين سنة الأخيرة. والطابع الذي يغلب على هذا العلم هو ان الاتساع فيه منشأه عموماً ردة الفعل الشرعية او كيفية استيعاب الشريعة للممارسات والابتكارات والتشريعات في القطاع التقليدي، وذلك في محاولة لعمل التكيف الشرعي وإبراز المخارج الشرعية لها او الالتفاف حولها بطريقة يقبلها الشرع من خلال استخدام أدوات

الاجتهاد في الوصول الى الاحكام. والذي نريد ان نركز عليه في هذا الجانب انه حينما نضع مناهج التمويل الإسلامي لايد من وضع الإطار الإسلامي للتمويل الإسلامي علما وممارسة، وإبرازه كشخصية واضحة المعالم بحيث ان ما يتم إدخاله في هذا الإطار سيكون من باب واضح المعايير والمبادئ.

6. غياب المنصة الأم والتي تعمل كمرجعية وملتقى وتلم كل ما يتعلق بالتمويل الإسلامي

العلم الشرعي فيما يخص التمويل الإسلامي مبعثر ومتفرق بين العلماء والمؤسسات والدول الإسلامية وأيضا الكتب والمصنفات والأبحاث. هناك بعض المؤسسات التي تعنى بالتمويل الإسلامي وتجمع أسسه ومبادئه وأبحاثه علما وتطبيقا مثل الأيوبي ومجمع البحوث الإسلامية او بنك التنمية الإسلامي أو غيرها من تلك المؤسسات. كما ان البنوك الإسلامية ومن خلال اللجان الشرعية تتراكم لديها الفتاوى والحالات التي تم تطويرها إسلاميا او معالجتها او رفضها. إن أهمية وجود تلك المنصة بالنسبة لمناهج التمويل الإسلامي تأتي من ناحية تسهيل الاستقاء منها وأيضا تسهيل الدور في صياغة تلك المناهج وسرعة الوصول الى مستجدات التمويل الإسلامي ومساعدتها في تحديث المناهج، كما يساعد الطلاب والمهتمين في الوصول الى كافة المعلومات عند اجراء البحوث والدراسات والتي تتطلبها هذه المناهج.

7. ضرورة تطوير منهجية واضحة لصناعة مناهج التمويل الإسلامي

تعاني مناهج التمويل الإسلامي من غياب مبادئ ومعايير ترسم الملامح العامة لمنهجية صياغة المناهج الإسلامية. هذه المناهج ينبغي ان تركز على المخرجات المتوقعة التي يمكن ان يحملها الطالب او المهتم فيها. هذه المخرجات قد تتعلق ب (1) الإلمام بأدوات البحث والقياس، (2) القدرة على التحليل والنظر للمسائل والظواهر بمنطقية وعقلية النقد والاستنباط، (3) القدرة على حل المشكلات التمويلية، (4) التعامل مع التطور وكيفية التكيف، (5) استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجوانب التمويلية، (6) رسم ملامح الشخصية العاملة في التمويل الإسلامي والمتضمنة النزاهة والأمانة والمسئولية والحرص والأخلاق الإسلامية السامية. إن التركيز على تلك المخرجات ستساعد على وضع المنهجية ومعاييرها ومن ثم صياغة مناهج التمويل الإسلامي وموضوعاتها.

خامسا: الخاتمة

يُبرز هذا المبحث جوانب الاهتمام بمناهج التمويل الإسلامي والحالة الراهنة لها والتحديات التي تواجهها سواء المتعلقة بوضع تلك المناهج أو في توافر الروافد المغذية لها وأيضا البيئة التي يمكن ان تنشأ وتتطور وتبدع فيها. ويستنتج من هذا المبحث ضرورة وجود منصة وملتقى لعلم وتطبيق التمويل الإسلامي، وضرورة وجود شخصية معرّفة الملامح لمناهج التمويل الإسلامي، وأيضا التركيز على مخرجات التعلم من هذه المناهج بما يضمن الفهم الجيد والتعامل مع الواقع ويحفظ إطار التمويل الإسلامي واستمراره بكفاءة ومصداقية واعتمادية.